التحقيق النحوي في الحروف الأُحادية عند نحويي القرنين السابع والثامن الهجريين

Grammar Investigation in the monogram letters at the Grammarians of the seventh and eight centuries AH

أ.د. سعدون أحمد علي – جامعة بغداد – العراق
م.م محمد رزاق عيدان – جامعة بغداد – العراق
المرسل sadoona26@gmail.com

الارسال.2019/11/13 القبول 2019/12/27 النشر 10مارس 2020

E . ISSN : 506-2602X ISSN : 2335 - 1969
صفحات البحث من :106 إلى128

الملخّص:

من الظواهر التي شاعت في المصادر النحويّة ظاهرة تعدّد الآراء النحويّة واختلاف النحويين في عدد من المسائل النحويّة، فشرع عدد من النحويين في عرض تلك المسائل الخلافيّة واستقصاء أدلّتها، والوقوف على حقيقتها، فظهر ما يُسمّى بـ(التحقيق النحوي)، الذي يقوم على إثبات الرأي النحوي، وتحليله، واستقصاء أدلّته، وقد كان لنحويي القرنين السابع والثامن الهجريين القدحُ المعلّى في الوقوف على حقيقة المسائل الخلافيّة بعد تحليلها، وعرض أدلّتها، وبيان الراجح منها، فشاعت عندهم ألفاظ التحقيق في مثل: (والتحقيق، والحقّ، والحقيقة، والمحققون) ونحو ذلك، وقد التزم البحث المسائل الخلافيّة في الحروف الأحاديّة التي تضمّنت ألفاظ التحقيق عند نحويي القرنين السابع والثامن الهجريين، فجاءتْ المسائل في البحث مُرَتَّبةً بحسب تسلسلها في كتاب النحو الوافي، إذ تبدأ المسألة في البحث بالعنوان العام لها، ثمّ عرض لآراء النحويين فيها، والموازنة بينها بعرض الحجج النقليّة والعقليّة لكلّ رأيٍ، وما يتصل بذلك من أمور تعين على التحقيق والترجيح، كالمعنى وموافقته له، وأحكام الكلام وجريانه على قواعد العرب في كلامهم، وقد اعتمد البحث على أمّات المصادر النحويّة القديمة والحديثة، وكتب الخلاف

Abstract

Of the phenomena in the grammar symptoms of the grammar and the difference of the grapes in a number of grammatical issues, a number of more than the two stories have been made in the presentation of those translating issues and the adoption of the accuracy and to take their reality. The seventh and eighth hexagonalists were the muged in the stand to be the right of their matters after their analysis, presentation and evidence of the most successful, including the investigation, the right to the investigation, in the cases that included the search for the first injury in the nourishing of the seventh century and the tremor

Key words: Investigation, The Grammarians, Deduce, Investigation, Forms

النحوي، ثمّ أعقب تلك المسائل خاتمةٌ تضمّنت أهمّ النتائج التي خلُص إليها البحث، فقائمة بأسماء المصادر والمراجع .

الكلمات المفتاحيّة: التحقيق، النحويّون، استدلّ، تحقيقات، إشكال .

المسألة الأولى : التحقيق النحوي لمعاني الباء في مثل قولهم : (لقيتُ بهِ الأسدَ)

(الباء) حرف من حروف المعاني المختصّ بالأسماء عاملٌ فيها الجرّ ، وذكر كثيرٌ من النحويين أنّ المعنى الأصلي لحرف (الباء) هو الإلصاق[1]، حتى إنّ سيبويه قد اقتصر عليه[2]، والإلصاق هو: ((تعليق الشيء بالشيء، فإذا قلت: مررتُ بزيدٍ، فقد علّقتَ المرور به ، فـ (زيدٌ) متعلَّقُ المرور، وذلك على ثلاثة أوجه: اختصاص الشيء بالشيء، وعمل الشيء بالشيء، واتصال الشيء بالشيء))[3] . وقد زاد المبرّد وابن السرّاج معنى الاستعانة لحرف الباء، وذلك نحو قولهم : كتبت بالقلم، على معنى الاستعانة بالقلم للكتابة[4]، ثمّ تُوسِّع في معاني الباء حتى أوصلها بعض النحويين إلى أربعة عشر معنًى[5] .

ومن المعاني التي خرجت إليها الباء، والذي نُسِب إلى ابن هشام الخضراوي(ت646هـ)[6]، واختاره المالقي وبعض اللغويين[7], هو معنى (التشبيه)، ومُثِّل له بقولهم : لقيتُ بهِ الأسدَ، ورأيتُ بزيدٍ القمرَ، وواجهت به الهلالَ . ووجه التشبيه في ما ذكروا أنّهم شبّهوا لقياه بلقيا الأسد ، ورؤية زيدٍ برؤية القمر ، ومواجهته بمواجهة الهلال ، يقول المالقي : ((كأنّك قلت : لقيته فكأنّي لقيتُ الأسدَ ، وواجهته فكأني واجهتُ الهلالَ))[8] .

وهذا الذي ذكره المالقي لم يرتضه المرادي ذاكرًا أنّ خروج الباء إلى معنى التشبيه لا تحقيق فيه، يقول : ((وذكر صاحب رصف المباني في معاني الباء ثلاثة معانٍ، لا تحقيق في ذكرها، وهي: السؤال ... والتعجب ... والتشبيه، نحو: لقيت به الأسد، وواجهت به الهلال))[9]. ثمّ حقّق في معنى الباء في الأمثلة المذكورة بقوله : ((وأما الباء في: لقيتُ به الأسد، وواجهتُ به الهلالَ، فهي عند التّحقيق باء السّببية، والمعنى: لقيت بسبب لقيه الأسد، وواجهت بسبب مواجهته الهلال، وهي كالباء في قولهم: لئن سألتَ فلانًا لتسألنَّ به البحرَ. وهذا من باب التّجريد. وهو أن ينتزع من أمرٍ ذي صفةٍ آخر مثله فيها، مبالغة في كمالها فيه، وهو من أبواب علم البديع))[10]. يتّضح من هذا التّحقيق أنّ معنى الباء في تلك الأمثلة هو السببيّة، إذ المعنى في (لقيتُ به الأسدَ)، لقيتُ بسبب لقيه الأسدَ، وفي (واجهتُ به الهلالَ)، واجهتُ بسبب مواجهته الهلالَ، وقد ذكر أنّ هذه التراكيب الواردة في تلك الأمثلة هي من باب التجريد، أي: حين يُرَاد أن يُنتزَع صفةٌ من ذاتٍ مبالغةً في اتحاد تلك الصفة مع الذات فيُستعمَل لها تلك التراكيب[11]، ففي قولهم: لقيتُ بزيدٍ الأسدَ، فإنّه

انتزع من الأسد صفة الشجاعة لتتحد مع ذات زيد فصار زيدٌ كأنّه الأسدَ مبالغةً. وعلى هذا المعنى سمّى بعض النحويين الباء في تلك التراكيب بالباء التجريديّة[12]

ولنا في هذين المعنيين إشكالان :

الإشكال الأوّل : أنّ القول بخروج الباء إلى معنى التشبيه ضعيفٌ، وذلك أنّ معنى التشبيه واردٌ ضمنًا في التركيب لا بسبب الباء، ولذا ذهب أهل المعاني في أنّ قولهم: لقيتُ بزيدٍ الأسدَ، إنّما هو ((لتجريد أسدٍ من زيدٍ، وأسد مشبه به لزيدٍ، لا عينه، ففيه تشبيه مضمر في النفس))[13]، فدلّ على أنّ التشبيه في تلك التراكيب تشبيه ضمني غير مدلولٍ عليه بالباء، وذلك على معنى تشبيه زيدٍ بالأسد في الشجاعة .

والإشكال الآخر: أنّ القول بأنّ الباء في تلك الأمثلة على معنى السببية فيه نظرٌ، إذ يفقد التركيب على معنى السببية قيمته التجريديّة، فكأنّ تشبيه زيدٍ بالأسدِ في الشجاعة إنّما وقع بسبب لقيا زيدٍ ولو لم يلتقِ زيدًا لم يكن زيدٌ شجاعًا كالأسدِ .

والذي يترجّح عندنا أنّ الباء باقيةٌ على معناها الأصلي وهو الإلصاق للدلالة على شدّة تعلّق المشبّه بالمشبّه به في تلك الصفة المشتركة بينهما، فكأنّ المشبّه هو عين المشبّه به. والذي يقوي ذلك أنّ الباء الداخلة على مفعول فعلٍ تفيد إلصاق الفعل بالمفعول، ومباشرته له أكثر من تعدّي ذلك الفعل لمفعوله بنفسه، يقول أبو حيّان: ((الباء التي تدخل على المفعول المنتصب بفعله إذا كانت تفيد مباشرة الفعل للمفعول؛ وذلك نحو: أمسكت بزيد، الأصل: أمسكت زيدًا، فأدخلوا الباء ليعلموا أن إمساكك إياه كان بمباشرةٍ منك له، وذلك أنّك تقول: أمسكت زيدًا، إذا منعته من التّصرف بوجه ما، ولم تكن مباشرًا لذلك، فإذا قلت: أمسكت بزيد أفدت بالباء أنك باشرت إمساكه))[14]، وهذا الأمر ينطبق على تلك الأمثلة، فقولهم: لقيتُ بزيدٍ الأسدَ، فإن الأصل لقيتُ زيدًا أسدًا، والتشبيه واردٌ فيها ضمنًا، فلمّا دخلت الباء على المفعول به (زيدًا) –وهي تفيد الإلصاق– كان معنى التشبيه أقوى، فيكون المعنى: لقيتُ الأسدَ ملتصقًا بزيدٍ، فكأنّ زيدًا هو الأسدُ، ومثله قولهم: واجهتُ به الهلالَ، على معنى واجهتُ الهلالَ ملتصقًا به، فكأنّه هو الهلالُ بعينه. و في هذا من بلاغة التركيب وقوّة التشبيه ما لا تؤدّيه الباء التشبيهية أو الباء السببيّة .

المسألة الثانية: التحقيق النحوي لمعاني الفاء الاستئنافيّة

تعددت معاني الفاء في الكلام العربي ، وذكر لها النحويّون مواضع متعدّدة[15]، ومن تلك المواضع أنّها تأتي للاستئناف[16]، وذلك إذا لم يُقصَد بها التشريك بين ما بعدها وما قبلها في

المعنى والإعراب، فإن قُصِد التشريك كانت عاطفةً، وقد مثّل لها النحويّون بنحو: قامَ زيدٌ فعمروٌ قائمٌ، وبنحو: آتِ فأحدّثُك، فالجملة بعد الفاء إن أُريد بها التشريك في المعنى بأن يكون معنى جملة (فعمروٌ قائمٌ) مرتبطًا بمعنى جملة (قامَ زيدٌ) كانت الفاء عاطفةً، وإن لم يُقصَد الاشتراك في المعنى، ولم يرتبط قيام عمرٍو بقيام زيدٍ كانت الفاء ابتدائيّةً على معنى الاستئناف، والجملة بعدها مستقلّة عمّا قبلها، فكأنّ المتكلّم ذكر قيام زيدٍ ثمّ استأنف كلامه بذكر قيام عمرٍو دون إرادة الربط والتشريك في المعنى بين الجملتين. وكذلك الحال في قولهم: آتِ فأحدثُك، فإن كان الحديث مُسببًا عن الإتيان نُصِب الفعل (أحدثك) بأن مضمرة بعد الفاء وكانت الفاء عاطفةً، وإن كان الحديث غير مُسبَّبٍ عن الإتيان كانت الفاء ابتدائيّة استئنافيّة لا يراد بها التشريك، فكأنّ المعنى: آتِ فأنا أحدّثُك سواء أتيت أم لم تأتِ، فيُرفَع ما بعد الفاء[17]. يقول سيبويه: ((لم يُجعَل الأول سببًا للآخر... كما قال: ائتني فأحدثُك، فجعل نفسه ممن يحدثه على كل حال))[18] .

واستدلّ النحويّون بشواهدَ متعددةٍ لمجيء الفاء استئنافيّة منها :

قوله تعالى: ﴿إِنَّما أَمْرُهُ إِذا أَرادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[19] .

الأصل في (فيكونَ) بالنصب عطفًا على (أن يقولَ)، ويجوز الرفع فتكون الفاء استئنافيّة على جعل الكلام قبلها تامًّا، ويكون المعنى: إذا أراد شيئًا أن يقول له كنْ، ثمّ يستأنف المتكلّم كلامه فيقول: فسيكون ما أراد الله[20] .

ومنها قول الشاعر[21]:

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَوَاءَ فَيَنْطِقُ وهل يُخبِرَنْكَ اليومَ بَيْدَاءُ سَمْلَقُ

إذ الأصل في الفعل (فينطقُ) أن يكون مجزومًا عطفًا بالفاء على الفعل (تسألْ) المجزوم بـ(لم)، ولكنّه ورد مرفوعًا، فتكون الفاء للابتداء والاستئناف لا للعطف، ويكون ما بعدها جملة مستأنَفة على تقدير مبتدأ قبل الفعل، أي: فهو ينطقُ، والمعنى: أنّ الشاعر يتخيّل النطق للربع سواء أسألته أم لم تسأله، فهو ينطق على كلّ حال، فالشاعر يستفهم من المخاطب بأنه هل سأل الربع القواء؟، ثمّ استأنف الكلام مع المخاطب بأنّ الربع مما ينطق على كلّ حال، فلك أن تسأله، فجاءتْ جملة (فينطقُ) استئنافية، وليست جوابًا للسؤال[22]. يقول سيبويه عن هذا الشاهد:((لم يجعل الأول سببًا للآخر، ولكنه جعله ينطق على كل حال، كأنه قال: فهو مما ينطق))[23] .

وكذلك قول الشاعر[24]:

الشّعْر صَعب وطويل سلّمه إذا ارْتقى فِيهِ الَّذِي لَا يُعلمهُ

زلَّت بِهِ إِلَى الحضيض قدمه يُرِيدُ أن يُعْرِبَهُ فَيُعْجِمُهْ

إذ رفع (فيعجمُه) على الاستئناف، ولو عطفه على (يعربَه) لنصبه، والمعنى يريد أن يعربَه، فهو يعجمه، أي: يلحن فيه[25] .

وهذه الشواهد التي استدلّ بها النحويّون على مجيء الفاء للاستئناف، قد اعترض عليها ابن هشام الأنصاري، فبعد أن ذكر تلك الشواهد وقف منها موقف المُحقِّق بقوله: ((والتّحقيق أنّ الفاء في ذلك كلّه للعطف، وأنّ المُعتَمَد بالعطف الجملة لا الفعل، والمعطوف عليه في هذا الشعر قوله: يريد، وإنّما يقدّر النحويّون كلمة هو؛ ليبيّنوا أنّ الفعل ليس المُعتمّد بالعطف))[26] .

ونلحظ من تحقيق ابن هشام ما يأتي:

1–يرى ابن هشام أنّ الفاء في تلك الشواهد للعطف لا للاستئناف .

2–أنّ العطف في تلك الشواهدِ عطف جملٍ لا مفردات، إذ يقدّر النحويّون قبل الفعل المعطوف محذوفًا على أنّه مبتدأ وأنّ الفعل بعد الفاء خبر .

3–ذكر أنّ العطف في قول الشاعر: (يُرِيدُ أن يُعْرِبَهُ فَيُعْجِمُهْ) هو عطف (فَيُعْجِمُهْ) على (يريدُ) لا على (أن يُعْرِبَهُ) .

وبالتحقيق في هذه المسألة يتبيّن لنا جملة ملاحظ:

الملحظ الأوّل: يظهر لنا أنّ المعنى حاكم في تلك الشواهد، فإنْ كان ما بعد الفاء مشرَكًا مع ما قبل الفاء في المعنى كانت الفاء عاطفةً أو سببيّةً – على رأي من يرى أنّ السببيّة ليست عاطفةً[27]–لاسيّما إذا علمنا أن الفاء من حروف العطف التي تشرك ما بعدها بما قبلها في المعنى والإعراب[28]، وإن كان المعنى على القطع، أي: قصد المتكلّم إلى عدم إشراك ما بعد الفاء لما قبلها في المعنى، فهي فاءٌ ابتدائيّةٌ واستئنافيّةٌ، يقول المبرّد: ((أعلم أَنَّك إِذا أردت بِالثَّانِي مَا أردْت بِالْأولِ من الإجراء على الْحَرْف لم يكن إِلَّا منسوقًا عَلَيْهِ، تَقول: أُرِيد أَن تقوم فَتضْرب زيدًا ... فَإِن كَانَ الثَّانِي خَارِجًا عَن معنى الأول كَانَ مَقْطُوعًا مستأنَفًا، وَذَلِكَ قَوْلك: أُرِيد أَن تَأتِينِي فتقعد عني، وَأُرِيد أَن تكرم زيدًا فتهينه، فَالْمَعْنى أَنّه لم يرد الإهانة إِنَّمَا أَرَادَ الْإِكْرَام، فَكَأَنَّهُ فِي التَّمْثِيل أُرِيد أَن تكرم زيدًا فَإِذا أَنْت تُهينه، وَأُرِيد أَن تَأتِينِي فَإِذا أَنْت تقعد عني))[29] . وبالنظر في تلك الشواهد نجد

أنّ المعنيين محتملان، العطف، والقطع على الاستئناف، وما دام معنى القطع محتمَلًا بطُل القول بأنّ الفاء عاطفةٌ فقط .

الملحظ الثاني: بالنظر في تلك الشواهد نجد في بعضها تعذّرَ العطفِ؛ لفساد المعنى، وذلك في قول الحطيئة: (يُرِيدُ أن يُعْرِبَهُ فَيُعْجِمُهْ)، فلو أردنا أن نعطف (فيعجمه) على (أن يعربه) لفسد المعنى، إذ لا يريد المُعرِب أن يعجمَ، وهذا قول أكثر النحويين[30]، وقد فطن ابن هشام إلى فساد المعنى فذهب إلى أنّ (فيعجمه) معطوف على (يريد) لا على (أن يعجمه)، وهذا مالم يقل به أحدٌ ممن سبقه، فضلًا عن كونه احتمالًا لا يرقى لردّ الاستئناف .

أمّا قوله تعالى: ﴿ أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ فاحتمال الاستئناف واردٌ فيها، على معنى أنّ الله تعالى بيّن أنّه إذا أراد أمرًا فإنّه لا يحتاج إلّا أن يأمره بقوله: (كنْ)، ثمّ استأنف كلامًا آخرَ بأنّ ذلك الأمر سيكون، لا أن (فيكون) جوابًا لفعل الأمر(كنْ)، فإن أُريد الجواب نُصِب الفعل (فيكون) عطفًا على (أن يقول) . يقول الفرّاء في (فيكونَ) أنّها ((نصبٌ؛ لأنها مردودةٌ على فعلٍ قد نُصب بأن، وأكثر القرّاء على رفعهما، والرفع صوابٌ؛ وذلك أن تجعل الكلام مكتفيًا عند قوله:﴿إذا أَرَدْناهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ﴾ فقد تمّ الكلامُ، ثُمَّ قال: فسيكون ما أراد اللَّه، وإنه لأحبّ الوجهين إليّ))[31] .

والبيتُ الشعري (أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَوَاءَ فَيَنْطِقُ)، فإن الاستئناف على معنى أنّ الشاعر لمّا استفهم من المخاطب عن سؤاله الربع، تخيّل أنّ المخاطب قد استغرب من المتكلّم استفهامه عن سؤال الربع، وذلك أنّ الربع جامدٌ لا ينطق فكيف يُسأَل؟، فاستدرك المتكلّم مستأنِفًا كلامه بأنّ الربع مما ينطق على كلّ حالٍ سواء سألته أم لم تسأله .

الملحظ الثالث : أنّنا وجدنا ابن هشام نفسه قد ذهب في غير هذا الموضع إلى أنّ الفاء في (فينطقُ) استئنافيّة، ذاكرًا أنّها لو كانت عاطفةً لكان الفعل مجزومًا عطفًا على (ألم تسألْ)، أو تكون سببيّةً فيكون الفعل(فينطق) منصوبًا[32] .

ومن تلك الملاحظ يتحقق لدينا جواز كون الفاء في تلك الشواهد استئنافيّة .

المسألة الثالثة : التحقيق النحوي لمعنى اللام الواقعة بعد فعلي الأمر والإرادة

اختلف النحويّون في نوع اللام الواقعة بعد فعلي الأمر والإرادة، وذلك في نحو: أمرتُ لتقومَ، وأردتُ لتقرأَ، وقد وردت في شواهدَ قرآنيّةٍ وشعريّةٍ منها:

قوله تعالى:﴿ وَأُمِرْنا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعالَمِينَ﴾[33]. وقوله تعالى:﴿ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾[34] .

وكذلك قوله تعالى:﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ﴾[35]. ومنه قوله تعالى:﴿ إِنَّما يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ﴾[36]. وقوله تعالى: ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْواهِهِمْ﴾[37] .

ومنها قول الشاعر[38] :

أُرِيدُ لأَنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّمَا تُمَثَّلُ لِي لَيلَى بِكُلِّ سَبيلِ

وقد جاء خلاف النحويين في ذلك على ثلاثة مذاهبَ مشهورةٍ:

المذهب الأوّل : أنّ اللام الواقعة بعد فعلي الأمر والإرادة هي (لام التعليل)، أو ما يسمّى بـ(لام كي) ، واختلف أصحاب هذا المذهب في تخريج الشواهد التي ذكرناها على وفق هذا الرأي على تخريجين :

التخريج الأوّل : أنّ مفعول فعلي الأمر والإرادة محذوفٌ، واللامُ لامُ التعليل، وما بعدها فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بأنْ مضمرةٍ، والتقدير في تلك الشواهد: أُمِرنا بما أُمِرنا لنسلِمَ لرب العالمين، ويريدُ الله ذلك ليبين لكم، وأريد السلوَ لأنسى ذكرها[39].

التخريج الثاني: وقد نُسِب إلى الخليل وسيبويه أنّ فعلي الأمر والإرادة يقدّران بمصدريهما على أنّهما مبتدأ، ولامُ التعليل هي والفعل بعدها خبر للمصدر، والتقدير: الأمرُ لنسلِمَ، وإرادة الله ليبيّن، وإرادتي لأنسى، وقد نقل المرادي نصًّا لسيبويه يقدّر ذلك في البيت الشعري السابق بقوله: ((قال سيبويه: وسألته – يعنى الخليل – عن هذا، يعنى البيت المتقدم، فقال: المعنى إرادتي لأنسى))[40]، ولم نعثر على هذا النصّ في كتاب سيبويه، ولكن وجدنا ما يقرُب منه في قوله: ((وسألته عن معنى قوله: أريد لأن أفعل، إنّما يريد أن يقول: إرادتي لهذا، كما قال عزَّ وجلَّ: " وأمرت لأن أكون أوّل المسلمين " إنما هو أمرت لهذا))[41] .

المذهب الثاني : أنّ اللام بعد فعلي الأمر والإرادة بمعنى (أنْ)، وهو اختيار الفرّاء، ونُسِب إلى الكوفيين[42]، واختاره بعض النحويين[43]، يقول الفرّاء: ((وقوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾، وقال فِي موضع آخر: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾، والعرب تجعل اللام التي على معنى كي فِي موضع أن فِي أردت وأمرت، فتقول: أردت أن تذهب، وأردت لتذهب، وأمرتك أن تقوم، وأمرتك لتقوم، قال اللَّه تبارك وتعالى: ﴿وَأُمِرْنا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعالَمِينَ﴾، وقال فِي موضع آخر: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ﴾، وقال: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا﴾، و﴿أَنْ يُطْفِئُوا﴾، وإنما صلُحت اللام فِي موضع أن فِي (أمرتك) و(أردت)؛ لانّهما يطلبان المستقبل ولا يصلحان مع الماضي))[44]، وقد فسّر بعض

النحويين كلام الفرّاء، على أنّ اللام بعد فعلي الأمر والإرادة عنده بمعنى (أنْ) ، فكأنّ اللام فقدت معنى التعليل وصارت بمعنى (أنْ)[45] .

المذهب الثالث: أنّ اللام الواقعة بعد فعلي الأمر والإرادة هي (لام زائدة) جيء بها للتوكيد، والفعل بعدها منصوبٌ بأن مضمرة، وهذا مذهب كثيرٍ من النحويين المتأخرين[46] .

وقد نسب المرادي المذهب الأوّل إلى المحققين بقوله: ((وذهب المحققون إلى أنها لام كي، ولهم في توجيه ذلك قولان: أحدهما: أن المفعول محذوف، واللام للتعليل، والمعنى: يريد الله ذلك ليبين، وأمرنا بما أمرنا به لنسلم، وأريد السلو لأنسى ذكرها، والثاني ما حُكِي عن سيبويه وأصحابه، أن الفعل مُقدَّرٌ بالمصدر، أي: إرادة الله ليبين، وأمرنا لنسلم، فينعقد من ذلك مبتدأ وخبر...فإن قلت: ما حقيقة هذا القول؟ قلت: هو كالقول الذي قبله في أن اللام للتعليل، ولكن معمول الفعل، على القول الأول، حذف اختصارًا، فهو منوي لدليل. وعلى هذا القول حذف اقتصارًا، فهو غير منوي، إذ لم يتعلق به قصد المتكلم، فيصير الفعل على هذا كاللازم. ولذلك انعقد من ذلك مبتدأ وخبر. وهو تقدير معنوي لا إعرابي. وهذا معنى قول ابن عطية، بعد ذكره القولين: وقول الخليل أخصر وأحسن))[47] . ونرى في نصّ المرادي أنّه قد نسب المذهب الأوّل إلى المحققين على التفصيل الذي ذكرناه، وتبيّن لنا اختياره مذهب الخليل وسيبويه معللًا ذلك بأنّه أخصر وأحسن .

ولكن هذا الذي اختاره المرادي ونسبه إلى المحققين وغيره من المذاهب قد أُعتُرِض عليه، على النحو الآتي[48]:

الاعتراض الأوّل: أنّ القول بتقدير مفعولٍ به محذوفٍ قبل اللام، وأنّ اللام لام كي بعيدٌ؛ إذ إنّ الفعلين (يريد) و(أمر) يصلُحان للعمل فيما دخلت عليه اللام، وهذا أولى من تقدير مفعولٍ به محذوفٍ لاستغنائهما بما فيه اللام .

الاعتراض الثاني: أنّ ما ذهب إليه الخليل وسيبويه في تقدير مصدري الفعلين ضعيفٌ لوجهين: أحدهما: أنّهما قدّرا مصدرًا للفعل من دون حرف مصدري يقع قبل الفعل . والآخر: لو جاز تقدير مصدرٍ من هذين الفعلين لجاز في غيرهما، ولجاز في نحو: ضربتُ لزيدٍ، أن نقدّر: الضربُ لزيدٍ، وهذا لا يصحّ .

الاعتراض الثالث: أمّا ما ذهب إليه الفرّاء –بحسب فهم النحويين له– من أنّ اللام بمعنى (أن)، مردودٌ ؛ وذلك لأنّه يرى أنّ اللام تنصب بنفسها؛ لوقوعها موقع أنْ، وهذا الأمر مرفوضٌ عند البصريين، إذ إنّ اللام حرف جرّ، وحرف الجرّ لا ينصب، فضلًا على ذلك فلو كانت اللام بمعنى

(أن) لم يصحّ دخولها على (كي) ، ولم تدخل على(أن) في مثل قولهم: أردتُ لأن تقومَ، وأمرتُ لأن أكونَ مطيعًا .

الاعتراض الرابع: أنّ القول بالزيادة ضعيفٌ؛ لأنّه خلاف الأصل، إذ الأصل في الحرف أنّه موضوع لمعنى .

وإذا ما أنعمنا النظرَ في مذاهب النحويين وآرائهم، والاشكالات الواردة عليها، نستطيع تحقيق مذهب الفرّاء وترجيحه على فهمٍ يخالف فهم النحويين لقوله ومذهبه، يقول الفرّاء: (والعرب تجعل اللام التي على معنى كي فِي موضع أن فِي أردت وأمرت، فتقول: أردت أن تذهب، وأردت لتذهب، وأمرتك أن تقوم، وأمرتك لتقوم)، وبالنظر في هذا النصّ يتضح لنا أمران:

الأمر الأوّل: أنّ الفرّاء نسب إلى العرب أنّها تجعل لام التعليل في موضع أن ، ولعلّه أراد بـ(العرب) لغة من لغات العرب لا عامّتهم، وذلك أنّهم يوقعون لام التعليل موقع (أن)، فإن قيل: فإنّه نسب إلى العرب عامّة، ولم يشر إلى لغة من لغاتهم . قلنا: لعلّ هذا الأمر من عادته في ذكر كثيرٍ من اللغات أنّه ينسبها إلى العرب عامّة، ومن أمثلة ذلك كلامه على قوله تعالى: ﴿سَلَقُوكُمْ بِأَلْسِنَةٍ حِدادٍ﴾[49]، قال: ((والعربُ تَقُولُ: صَلقُوكم، ولا يَجوز فِي القراءة لِمخالفتها إيّاه))[50]، في حين أنّه ذكر في موضعٍ آخرَ أنّ (سلقوكم) و (صلقوكم) لغتان بالسين والصاد، يقول: ((العربُ تقولُ: (سَلَقُوكُمْ)، و(صَلَقُوكُمْ)، لغتان، بالسينِ والصادِ))[51]، ومن هنا يقوى عندنا أنّ مجيء لام التعليل في موضع (أنْ) بعد فعلي الأمر والإرادة لغة من لغات العرب، ولا سيّما أنّه استشهد لذلك بأبياتٍ لأنفيٍ من بني أنف الناقة من بني سعد[52] .

الأمر الثاني: وإذا ترجّح هذا التناوب بين اللام و(أنْ) في كونه لغة من لغات العرب فإنّه يتضح لنا من قوله: (تجعل اللام التي بمعنى كي في موضع أنْ)، أن هؤلاء العرب يستعملون لام التعليل في الموضع الذي يشتهر فيه استعمال (أنْ) في الأصل لا أنّ اللام هنا جاءت بمعنى (أنْ) على ما فسّره النحويّون، ولعلّ الفرّاء قد ألمح إلى ذلك بقوله: (وقوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾، وقال فِي موضع آخر: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾، والعرب تجعل اللام التي على معنى كي فِي موضع أن فِي أردت وأمرت، فتقول: أردت أن تذهب، وأردت لتذهب، وأمرتك أن تقوم، وأمرتك لتقوم، قال اللَّه تبارك وتعالى: ﴿وَأُمِرْنا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعالَمِينَ﴾، وقال فِي موضع آخر: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ﴾، وقال: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِؤُا﴾، و﴿أَنْ يُطْفِؤُا﴾) ، يشير إلى أنّ هذا الموضع مما يكثر فيه استعمال (أن)، فجاءت لام التعليل لتقع موقعها، يقول الطاهر بن عاشور: ((فَكَانَ أَصْلُ الِاسْتِعْمَالِ ذِكْرَ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةِ، وَلِذَلِكَ فَاللَّامُ هُنَا لِتَوْكِيدِ مَعْنَى الْفِعْلِ الَّذِي قَبْلَهَا، وَقَدْ شَاعَتْ زِيَادَةُ

هَذِهِ اللَّامُ بَعْدَ مَادَّةِ الْإِرَادَةِ وَبَعْدَ مَادَّةِ الْأَمر معاقبة لِأَن الْمَصْدَرِيَّةِ. تَقُولُ، أُرِيدُ أَنْ تَفْعَلَ وَأُرِيدُ لِتَفْعَلَ))[53] ، فالظاهر وإن كان يذهب إلى زيادة اللام إلا أنّه أشار إلى أنّ الأصل في الاستعمال في هذا الموضع هي (أن)، ولكنّه جيء باللام معاقبة لـ(أن) . فضلًا على ذلك فإنّ الفرّاء قد أشار صراحةً إلى أن اللام لام كي لا نوع آخر، فكان الأوّلى أن يكون رأيه ضمن المذهب الأوّل، وقد علل الفرّاء هذا التناوب في الاستعمال بين اللام وأنْ ؛ بأنّهما كليهما يطلبان المستقبل ولا يصلحان مع الماضي[54]، فضلًا على ذلك فإنّه يمكن تصوّر التقارب في المعنى بين قولنا: أمرتُ لتقوم، وأمرتُ أن تقوم، فكلاهما مطلوب الأمر ولم يتحقق بعد، وأنهما كليهما سببٌ للإرادة والأمر على وجه التأكيد. وبعد هذا التحقيق يترجّح عندنا أنّ اللام لام التعليل أو ما تسمّى بلام كي، وأنّها باقيةٌ على معناها الأصلي وهو التعليل، سواء أبها كان نصب الفعل بعدها على رأي الكوفيين، أم بأن مضمرة على رأي البصريين، وهذا أولى من التكلّف في تقدير المصدر، أو القول بالزيادة وما فيه من الخروج عن أصل الحرف في الدلالة على معنًى من معاني الحروف .

المسألة الرابعة : التحقيق النحوي لمعنى اللام الواقعة في جواب (لو) و(لولا)

ذهب النحويّون في تحديد نوع اللام الداخلة على جواب (لو) و (لولا) في نحو: لو قامَ زيدٌ لقمتُ، ولولا زيدٌ لأكرمتك، إلى مذهبين:

المذهب الأوّل: يرى أنّ هذه اللام هي لام القسم، أي: اللام الداخلة في جواب القسم، إذ يرى أصحاب هذا المذهب أنّ الأصل في قولنا: لو قامَ زيدٌ لقمتُ، واللهِ إنْ قامَ زيدٌ لقمتُ، ثمّ حُذِف القسم وبقيت اللام تدلّ عليه، وقد نُسِب هذا المذهب إلى الأخفش[55]، واختاره أبو علي الفارسي في أحد قوليه، وأبو الفتح ابن جنّي، وتبعهم آخرون[56] . قال أبو علي الفارسي: ((قولك: (لو جاءَ زيدٌ لجاءَ عمرٌو)، هذه اللام لامُ قسمٍ، وهي جواب لو))[57] .

المذهب الثاني: أنّ اللام في جواب (لو) و(لولا) قسمٌ برأسه، وقد سمّوها بـ(لام جواب (لو) و(لولا))، وقد جيء بها للتأكيد وربط الجملة الثانية بالأولى، وبه قال كثيرٌ من النحويين[58]، يقول الزمخشري: ((ولام جواب لو ولولا، نحو: قوله تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهةٌ إلا الله لفسدتا ﴾[59]، وقوله تعالى: ﴿ ولولا فضلُ اللهِ عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان ﴾[60] . ودخولها لتأكيد ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى))[61] .

واستدلّوا على أنّ هذه اللام ليست للقسم بجواز حذفها في نحو قوله تعالى: ﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾[62]، فلو كانت لامَ قسمٍ ما حُذِفت من (جعلنا)، وكذلك في قول الشاعر[63]:

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمَيَانِ بالخَبَرِ اليَقِينِ

إذ جاء الجواب (جرى الدميان) بلا لام، ولو كانت اللام لام قسمٍ لم تُحذف[64] .

واختار ابن يعيش المذهب الأوّل عادًّا إيّاه مذهب المحققين بقوله: ((بعضهم يجعل هذا اللام قِسمًا قائمًا برأسه، وقعت في جوابِ (لَوْ) و(لَوْلا)؛ لتأكيد ارتباط الجملة الثانية بالأُولى. والمُحقِّقون على أنّها اللامُ التي تقع في جواب القسم، فإذا قلت: (لو جئتَني لأكرمتُك)، فتقديرُه: واللهِ لو جئتني لأكرمتُك. وكذلك اللامُ في جوابِ (لَوْلا)، إذا قلت: (لولا زيدٌ لأكرمتُك)، فتقديره: واللهِ لولا زيدٌ لأكرمتُك. فإذا صرّحتَ بالقسم، لم يكن بدٌّ من اللام ... وتقول. إذا لم تأتِ بالقسم ونويتَه: (لولا زيدٌ لأكرمتُك)، أي: واللهِ لولا زيدٌ لأكرمتُك. قال الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ﴾[65] وقال: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[66]، وربّما حُذِفت إذا لم يظهر القسمُ، قال يزيد بن الحَكَم[67]:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لولايَ طِحْتَ كما هَوى بأجْرامِه مِن قُلَّةِ النّيق مُنْهَوِي والمراد: لَطِحْتَ))[68] .

ويتبيّن من تحقيق ابن يعيش أنّ أهل التحقيق يرون أنّ اللام الواقعة في الجواب بعد (لو) و(لولا) هي لام القسم، سواء أظاهرًا كان القسم أم مقدّرًا، ففي قولنا: لو جئتني لأكرمتك، ولولا زيدٌ لأكرمتك، فإنّ (لأكرمتك) في التركيبين جواب قسمٍ محذوفٍ، والتقدير: والله لو جئتني لأكرمتك ، و والله لولا زيدٌ لأكرمتك، واللام في جواب هذين التركيبين لام قسمٍ، ثمّ يتبيّن من تحقيق ابن يعيش أنّ القسم ولامه ملازمان لجملتي (لو) و(لولا)، فحيث وُجِدت (لو) و(لولا) كان القسم ولامه موجودان معهما ظاهرًا كان القسم أو مقدّرًا، يدلّك على ذلك قوله: (وربّما حُذِفت إذا لم يظهر القسمُ، قال يزيد بن الحَكَم:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لولايَ طِحْتَ كما هَوى بأجْرامِه مِن قُلَّةِ النّيق مُنْهَوِي

والمراد: لَطِحْتَ)، فكأنّه ينبه بقوله: (والمراد لطحت) أنّ اللام مقدّرة على كلّ حالٍ وُجِد القسم أو لم يوجد، ولمّا لم تخرج اللام عن القسم دلّ على أنّ القسم ملازم لجملتي (لو) و (لولا) .

والذي يظهر لنا أنّ القول بأنّ اللام الداخلة على الجواب بعد (لو) و(لولا) لام قسمٍ على كلّ حالٍ تعسّفٌ وتكلّفٌ لا مسوّغ له، إذ لا معنى للقسم في كلّ تركيبٍ ورد فيه (لو) و(لولا)، وإنّما القسم نوعٌ من أنواع التوكيد يراد به تأكيد الخبر نفيًا وإثباتًا[69]، لا أنّ التوكيد مخصوصٌ بالقسم، إذ للتوكيد طرقٌ واستعمالات متعدّدة، بحسب احتياج المخاطَب لتأكيد الخبر قوّةً وضعفًا، ومن هنا لامعنى أن يؤكّد الخبر المتضمّن الشرط بـ(لو) و(لولا) بالقسم ولامه دائمًا، فإنّ لكلّ مقام طريقةً من التوكيد تناسبه، ومن تلك الطرق التوكيد بالحروف[70]، ولذا ذهب أصحاب المذهب الثاني إلى أنّ

هذه اللام من حروف التوكيد[71]، جيء بها لتأكيد لزوم الجواب للشرط، يقول ابن الحاجب: ((هي اللام التي تدخل؛ لتؤذن بأنّ ما دخلت عليه هو اللازم لما دخل عليه (لو)، كقولك: لو جئتني لأكرمتك، فاللام مؤذنة بأنّ المدخول عليه هو اللازم للمجيء))[72]. ومن هنا يتبيّن رجحان كون اللام في جواب (لو) و(لولا) للتأكيد لا للقسم .

المسألة الخامسة: التحقيق النحوي لمعنى واو المعيّة وحقيقتها

ذهب جمهور النحويين إلى أنّ الواو التي بمعنى (مع) هي في الأصل واوٌ عاطفةٌ، إذ إنّ واو العطف تدلّ على العطف، أي: الاشتراك في الحكم ومعنى الجمع، فلمّا وقعت موقع (مع) سُلِب منها العطف وبقيت للجمع بمعنى المصاحبة[73]، يقول أبو البركات الأنباري: ((لأنّ الواو في الأصل حرفُ عطفٍ، وحرف العطف لا يعمل، وفيه معنيان العطف ومعنى الجمع، فلما وُضِعت موضع (مع) خُلِعَتْ عنها دلالة العطف وأُخلِصت للجمع))[74]. فالواو في قولهم: جاء البردُ والطيالسةَ[75]، هي في الأصل واوٌ عاطفةٌ مشركة ما بعد الواو بما قبلها في الإعراب، دالّة على معنى الجمع بينهما، فكان الأصل أن ترفع (الطيالسة) اشتراكًا مع (البرد) في الإعراب، فلما أُريد بالواو معنى (مع) وهو المصاحبة، سُلِب منها معنى العطف وهو الاشتراك في الحكم بين الاسم الذي بعدها والاسم الذي قبلها ، فخالف (الطيالسة) ما قبل الواو(البرد) في الإعراب فنُصِب، وبقي لهما معنى الجمع بمعنى المصاحبة[76] .

والعلّة في وقوع الواو موقع (مع) أنّ بينهما صلة في المعنى، يقول أبو علي الفارسي: ((وإنما وقعت الواو بمعناها لما بينهما من المقاربة في المعنى، وذلك أن معنى (مَعَ) المصاحبة، ومعنى الواو الاجتماع، والمصاحبة ضربٌ منه))[77]. ولمّا انتفى منها العطف، التزم ما بعد الواو النصب، ولو أريد بها العطف لأشرك ما بعدها بما قبلها في الإعراب، يقول ابن السرّاج: ((وقد أُخرِجت الواو في هذا الباب عن حدِّها، ومن شأنهم إذا أخرجوا الشيء عن حدِّه الذي كان له الزموه حالًا واحدةً))[78]. فلذا التُزِم ما بعد واو المعيّة النصب .

واعترض الخوارزمي على مذهب النحويين في حقيقة واو المعيّة ذاهبًا إلى أنّها واو الحالِ، وليست الواو التي بمعنى (مع)، وأنّ المنصوب بعدها منصوب على الحال لا على أنّه مفعولٌ معه، وقد حقّق ذلك بقوله: ((النحويّون سهوا في واوين، أحدهما: هذه، والثانية: واو المنصوب بمعنى مع، وذلك أنّ المنصوب بمعنى مع في محل نصبٍ على الحال، ألا ترى أنّك إذا قلت: جاء البردُ والطيالسةَ، فمعناه مقترنًا بالطيالسة، فلمّا لم يُمكن إعراب الواو، نُقِل إعرابها إلى ما بعدها،... فالواو هاهنا في الحقيقة للحال، لا للمفعول معه))[79] . وواضح من تحقيق الخوارزمي أنّ ما يسمّى بواو

المعيّة في مثل قولهم: جاء البردُ والطيالسةَ، هي ليست واوًا بمعنى (مع)، وليس المنصوب بعدها منصوبًا على أنّه مفعولٌ معه، بل الواو واو الحال، والمنصوب بعدها منصوبٌ على الحال وتقدير المعنى في ذلك، جاء البردُ وحاله مقترنًا بالطيالسة .

وهذا الذي ذهب إليه الخوارزمي عليه تحقيقات متعدّدة:

التحقيق الأوّل: أنّ هذا الرأي الذي ذهب إليه الخوارزمي هو مما تفرّد به، ولم نعثر–بحسب اطّلاعنا– على أحدٍ من النحويين قال به .

التحقيق الثاني: أنّ القول بأنّ الواو في تلك المواضع التي استدلّ بها النحويّون هي واو الحال مردودٌ، وذلك أنّ واو الحال تأتي بعدها جملة تقع حالًا، في حين أنّ واو المعيّة يأتي بعدها مفردٌ[80] .

التحقيق الثالث: القول بأنّ المنصوب بعد تلك الواو منصوبٌ على الحال مردودٌ أيضًا، ذلك أنّ الحال تأتي نكرةً، وما بعد واو المعيّة معرفة[81] .

التحقيق الرابع: ثمة فرق في المعنى بين واو الحال و واو المعيّة، إذ ذكر النحويّون أنّ واو الحال بمعنى (إذ)، و واو المعية بمعنى (مع)، وإذا كان كذلك فلا يصحّ التّقدير في قولهم: جاءَ البردُ والطيالسةَ، على معنى: جاء البردُ إذ الطيالسة، في حين يصحّ قولهم: جاء محمدٌ والشمسُ طالعةٌ، على معنى: جاء محمدٌ إذ الشمسُ طالعةٌ[82] .

ومن هذه التحقيقات يتبيّن بطلان مذهب الخوارزمي، وأنّ الحقّ مع جمهور النحويين .

الخاتمة:

خلُص البحث إلى النتائج الآتية:

1–كشف البحث عن جهود نحويي القرنين السابع والثامن الهجريين في الوقوف على حقيقة المسائل الخلافيّة وآراء النحويين فيها، وتحقيق تلك الآراء ببيان مواضع القوّة والضعف في تلك الآراء وتصويب الراجح منها .

2–أظهر البحث أهميّة المعنى في تحقيق الآراء النحويّة، وبيان سلامة القاعدة النحويّة ، فكان المعنى النحوي هو الأصل في قبول الرأي النحوي أو ردّه .

3–حقق البحث في نسبة الآراء النحويّة إلى أصحابها، وبيّن أوّليات التحقيق في المسائل النحويّة المحقَّقة .

4–تنوّعت مادّة التحقيق عند نحويي القرنين السابع والثامن الهجريين فشمل التحقيق في السماع والقياس، والعلّة النحويّة، والتأويل والتقدير، والإعراب، والأصول الأولى للكلام العربي .

5–تعددت ألفاظ التحقيق عند نحويي القرنين السابع والثامن الهجريين، وقد التزم البحث عددًا من هذه الألفاظ مثل: (التحقيق، والحقّ، والحقيقة، والمحققون) ونحو ذلك .

6–كانت لنا وقفات موضوعيّة من تحقيقات النحويين وآرائهم نزعمُ فيها أنّنا قدّمنا قراءةً جديدةً وتحليلًا موضوعيًّا خالفنا فيه أكثر النحويين، فضلًا عن تفرّدنا ببعض الأدلّة والآراء التي نراها جديرةً بالقبول .

الهوامش:

[1] – ينظر: كتاب سيبويه: 217/4،والأصول في النحو: 412/1، والتبصرة والتذكرة: 285/1، والبديع في علم العربيّة: 240/1، واللباب في علل البناء والإعراب: 361/1.

[2] – ينظر: كتاب سيبويه: 217/4 .

[3] – شرح المفصّل: 474/4 .

[4] – ينظر: المقتضب: 39/1 ، والأصول في النحو : 412/1 .

[5] – ينظر: مغني اللبيب: 137 .

[6] – ينظر: ارتشاف الضرب:1699/4، وتمهيد القواعد: 2950/6، وهمع الهوامع: 421/2 .

[7] – ينظر: رصف المباني:147، وبصائر ذوي التمييز: 193/2، وتاج العروس: 411/40 .

[8] – رصف المباني: 147 .

[9] – الجنى الداني في حروف المعاني: 46–47 .

[10] – المصدر نفسه: 48 .

[11] – ينظر: الخصائص: 475/2–476 .

[12] – ينظر: شرح الرضي على الكافية: 282/4، واللباب في علم الإعراب: 152 .

[13] – الأطول في شرح تلخيص مفتاح العلوم: 128/2 .

[14] – التذييل والتكميل: 190/11 .

[15] – ينظر: الأزهية في علم الحروف: 241، ورصف المباني: 376، والجنى الداني:61 .

[16] – ينظر: المصادر السابقة .

[17] – ينظر: شرح كتاب سيبويه: 249/3،والمفصّل في صنعة الإعراب:329، والرد على النحاة: 119، وشرح المفصّل: 260/4.

[18] – كتاب سيبويه: 37/3 .

[19] – سورة يس: آية/82 .

[20] – ينظر: معاني القرآن للفرّاء:74/1 .

[21] – البيت لجميل بثينة، ديوانه: 33 ، و(الربع): المنزل و الوطن، العين: م(ع ر ب): 133/2، و(القواء) أرض لا أهل فيها، العين: م(ق و): 237/5، و(السملق): القاع الأملس، ينظر: العين: م(ق س): 254/5 .

[22] – ينظر: شرح المفصّل: 258/4، والكناش في النحو والتصريف: 15/2،ومعاني النحو: 380/3 .

[23] – كتاب سيبويه: 37/3 .

[24] – البيت للحطيئة، ديوانه: 185 .

[25] – ينظر: اللمع في العربيّة: 195، وشرح المفصّل: 262/4 .

[26] – مغني اللبيب: 223 .

[27] – ينظر: الجنى الداني:74 .

[28] – ينظر: البديع في علم العربية: 369/1، وشرح الكافية الشافية: 1202/3 .

[29] – المقتضب: 33/2 .

[30] – ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: 169/2، واللمع في العربيّة: 195، وتحصيل عين الذهب: 399 .

[31] – معاني القرآن للفرّاء: 74/1 .

[32] – ينظر: شرح شذور الذهب: 388 .

[33] – سورة الأنعام: من الآية / 71 .

[34] – سورة الشورى: من الآية / 15 .

[35] – سورة النساء: من الآية / 26 .

[36] – سورة الأحزاب: من الآية / 33 .

[37] – سورة الصف: من الآية /8 .

[38] – البيت للشاعر كثير عزّة ، ديوانه : 108 .

[39] – ينظر: معاني القرآن للأخفش: 169/1، والتبيان في إعراب القرآن: 35/1، ورصف المباني: 246.

[40] – الجنى الداني: 122، وينظر: ارتشاف الضرب: 1660/4، ومغني اللبيب: 285 .

[41] – كتاب سيبويه: 161/3 .

[42] – ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 42/2 .

[43] – اللامات للهروي: 131 .

[44] – معاني القرآن: 261/1 .

[45] – ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 42/2، والجنى الداني: 122 .

[46] – ينظر: شرح التسهيل: 49/4، وشرح الرضي على الكافية: 56/4،واللمحة في شرح الملحة:843/2، وشرح شذور الذهب:383.

[47] – الجنى الداني: 121–122 .

[48] –ينظر: تمهيد القواعد: 4262/8، نقلًا عن أبي حيّان، ولم أقف عليه في ما تحصّل لديّ من مؤلّفات أبي حيّان

[49] – سورة الأحزاب: من الآية / 19 .

[50] – معاني القرآن: 339/2 .

[51] – كتاب فيه لغات العرب: 118 .

[52] – ينظر: معاني القرآن: 262/1–263 .

[53] – التحرير والتنوير: 19/5 .

[54] – ينظر: معاني القرآن: 261/1 .

[55] – ينظر: الأصول في النحو: 167/2، وفي معاني القرآن: 149/1، يذهب إلى أنّها لام ابتداء .

[56] – ينظر: المسائل المنثورة: 228، وسر صناعة الإعراب:70/2–71، ورصف المباني: 241،وشرح المفصّل:142/5.

[57] – المسائل المنثورة: 228 .

[58] – ينظر: كتاب اللامات للهروي: 101، والمفصّل في صنعة الإعراب:451، والبديع في علم العربيّة:445/2، والكناش في علم النحو والتصريف: 142/2،ومعاني النحو: 4/ 94 .

[59] – سورة الأنبياء: من الآية / 22 .

[60] – سورة النساء: من الآية / 83 .

[61] – المفصّل في صنعة الإعراب:451 .

[62] – سورة الواقعة: من الآية / 70 .

[63] – اختُلِف في نسبة هذا البيت ، فقد نُسِب في الوحشيّات: 84–85، إلى مرداس بن عمرو، وفي المجتنى: 61، وخزانة الأدب: 267/1، إلى علي بن بدال من بني سليم، وفي أمالي ابن الشجري: 126/3، والحماسة البصريّة: 40/1، إلى المثقّب العبدي .

[64] – ينظر: سر صناعة الإعراب: 72/2، نقلًا عن أبي علي الفارسي، واللامات للهروي: 101،والمفضّل في شرح المفصّل: 387 .

[65] – سورة هود: من الآية / 91 .

[66] – سورة سبأ: من الآية / 31 .

[67] – اشتهرت نسبة البيت إلى يزيد بن الحكم الثقفي ، ينظر: كتاب سيبويه: 373/2–374، والكامل في اللغة والأدب: 247/3، وأمالي القالي: 68/1، والحماسة البصريّة: 276/2، وورد بلا نسبة في المسائل الحلبيّات: 38، وشرح التسهيل:185/3، والجنى الداني: 603 .

[68] – شرح المفصّل: 142/5–144 .

[69] – ينظر: المصدر السابق: 244/5 .

[70] – ينظر: التوكيد في النحو العربي: 116 .

[71] – ينظر: المفصّل في صنعة الإعراب: 451، والبديع في علم العربيّة: 445/2، والتخمير: 169/4 .

[72] – الإيضاح في شرح المفصّل: 266/2 .

[73] – ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: 172/1، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 204، واللمحة في شرح الملحة:370/1 .

[74] – الانصاف في مسائل الخلاف: م(30) 200/1 .

[75] – الطيلسان : ضربٌ من الأكسية، ينظر: المخصص: 389/1 .

[76] – ينظر: شرح الجمل في النحو للجرجاني: 98 .

[77] – التعليقة على كتاب سيبويه: 242/4 .

[78] – الأصول في النحو: 211/1–212 .

[79] – التخمير: 443/1–444 .

[80] – ينظر: المحصّل في شرح المفصّل: 151، وأوضح المسالك: 212/2 .

[81] – ينظر: المحصّل في شرح المفصّل: 151 .

[82] – ينظر: حروف المعاني والصفات: 36–37، والجنى الداني: 164 .

المصادر والمراجع

/ **القرآن الكريم**

/ **ارتشاف الضرب من لسان العرب:** أبو حيّان محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي(ت745هـ)، تحقيق : د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط1 ، 1998م .

/ **الإرشاد إلى علم الإعراب** : شمس الدين محمد بن أحمد الكيشي (ت695هـ)، تحقيق : د. عبد الله علي الحسيني البركاتي ، و د. محسن سالم العميري ، جامعة أم القرى ، مركز إحياء التراث الإسلامي ، (د.ط) .

/ **الأزهية في علم الحروف:** علي بن محمد النحوي الهروي (ت415هـ)، تحقيق: عبد المعين الملُّوحي، ط2 ، 1981م .

/ **أسرار العربية** : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت577هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، (د.ط)

/ **الأصول في النحو** : أبو بكر محمد بن سهل بن السرَّاج (ت316هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط3، 1996م.

/ **الأمالي** : أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي(ت356هـ) ، تحقيق : محمد عبد الجواد الأصمعي ، دار الكتب المصريّة ، ط2 ، 1926م .

/ **أمالي ابن الشجري:** هبة الله بن علي بن حمزة الحسيني العلوي (ت542هـ)، دراسة وتحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1 ، 1992م.

/ **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:** أبو البركات الأنباري ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، ط1 ، 2003م .

/ **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** : جمال الدين عبد الله بن أحمد بن هشام الأنصاري(ت761هـ) ، ومعه كتاب عدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة ، صيدا ، بيروت ، (د.ط) .

/ **الإيضاح العضدي** : أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي(ت377هـ) : حقَّقه وقدَّم له: د. حسن شاذلي فرهود ، ط1، 1969م .

/ **الإيضاح في شرح المفصّل** : أبو عمرو ابن الحاجب ، تحقيق : إبراهيم محمد عبد الله ، دار سعد الدين ، دمشق ، ط1 ، 2005.

/ **البحر المحيط** : أبو حيَّان الأندلسي ، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوَّض، وشارك في تحقيقه، د. زكريا عبد المجيد ، ود. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993م .

/ **البديع في علم العربيّة** : مجد الدين المبارك بن محمد ابن الأثير(ت606هـ) تحقيق ج1: د. فتحي أحمد عليّ الدين ، وج2 د. صالح حسن العايد ، جامعة أم القرى ، مركز إحياء التراث الإسلامي ، ط1 ، 1420هـ .

/ **البسيط في شرح جمل الزجاجي** : ابن أبي الربيع عبيد الله القرشي(ت688هـ) تحقيق : د. عيّاد بن عبد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط1، 1986م.

/ **التبيان في إعراب القرآن** : أبو البقاء عبد الله بن الحسن العُكبري(ت616هـ)، تحقيق : علي محمد البجاوي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، (د.ط) .

/ **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب** : أبو الحجاج يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري(ت476هـ) ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط2 ، 1995م .

/ **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل** : أبو حيّان الأندلسي ، تحقيق د. حسن هنداوي ،دار القلم ،دمشق ،وكنوز إشبيليا ،الرياض ،ط1،من2000م–2005م

/ **التعريفات** : علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت816هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1983م .

/ **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد** : محمد بدر الدين الدماميني(ت827هـ)، تحقيق : د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى ، ط1 ، 1983م .

/ **التعليقة على كتاب سيبويه** : أبو علي الفارسي، تحقيق : عوض بن حمد القوزي ، ط1 ، 1990م –1996م .

/ **التعليقة على المقرّب** : شرح العلامة بهاء الدين محمد بن إبراهيم ابن النحاس (ت698هـ) على مقرّب ابن عصفور في علم النحو ، تحقيق : د. جميل عبد الله عويضة ، وزارة الثقافة ، عمان ، ط1 ، 2004م .

/ **تهذيب اللغة** : أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط1 ، 2001م .

/ **توجيه اللمع شرح كتاب اللمع** : أحمد بن الحسين بن الخبَّاز (ت639هـ)، دراسة وتحقيق : فايز زكي دياب ، دار السلام ، ط2 ، 2007م.

/ **التوكيد في النحو العربي**: المتولي علي المتولي الأشرم، مكتبة جزيرة الورد، المنصورة، (د.ط)، (ت.ط) .

/ **جمهرة اللغة**: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد(ت321هـ) ، تحقيق : رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط1 ، 1987م .

/ **الجنى الداني في حروف المعاني** : الحسن بن قاسم المرادي (ت749هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992م.

/ **حروف المعاني والصفات** : أبو القاسم الزجاجي، تحقيق : د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1 ، 1984م .

/ **الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل** : أبو محمد عبد الله بن محمد السيد البطليوسي(ت521هـ) ، تحقيق : سعيد عبد الكريم سعّودي ، دار الطليعة ، بيروت، (د.ط) .

/ **الحماسة البصرية**: أبو الحسن علي بن أبي الفرج بن الحسن، البصري (ت 659هـ)، تحقيق: مختار الدين أحمد عالم الكتب، بيروت، (د.ط)، (د.ت) .

/ **خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب** : عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط1 ، 1997م .

/ **الخصائص** : أبو الفتح بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار، المكتبة العلميّة ، ط2 ، 1952م .

/ **دستور العلماء – جامع العلوم في اصطلاحات الفنون** : القاضي عبد النبي نكري(ت.ق12هـ) ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط1 ، 2001م .

/ **ديوان جميل بثينة**: دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1402هـ، 1982م .

/ **ديوان الحطيئة**: برواية وشرح ابن السكيت(ت246هـ)، دراسة وتبويب: د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1993م .

/ **ديوان كثير عزّة** : جمع وشرح : د. إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت (د.ط) ، 1971م .

/ الرّد عَلى النّحاة: أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن ابن مَضَاء القرطبي (المتوفى: 592هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط1، 1399 هـ – 1979 م .

/ **رصف المباني في شرح حروف المعاني** : أحمد بن عبد النور المالقي (ت702هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخرَّاط، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق.

/ **سر صناعة الإعراب** : أبو الفتح بن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط2 ، 1993م .

/ **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك** : بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك(ت686هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلميّة بيروت ، ط1 ، 2000م .

/ **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المُسمَّى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)** : نور الدين علي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت900هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط1، 1955م .

/ **شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** : جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك(ت672هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيِّد، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط1، 2001م.

/ **شرح التسهيل المسمّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد** : محب الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش(ت778هـ) ، تحقيق: أ.د علي محمد فاخر وأ.د جابر محمد البراجه ، وأ.د إبراهيم جمعة العجمي ، وأ.د جابر السيد مُبارك ، وأ.د علي السنوسي محمد ، وأ.د محمد راغب نزّال، دار السلام، القاهرة، ط1، 2007م .

/ **شرح التصريح على التوضيح ، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**: الشيخ خالد بن عبدالله الأزهري (ت905هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط1 ، 2000م .

/ **شرح جمل الزجَّاجي**: علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي(ت669هـ) ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه : فوّاز الشعّار ، إشراف : إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط1 ، 1998م .

/ **شرح الرضي على الكافية**: رضي الدين الإستراباذي (ت686هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي ، ط2، 1996م .

/ **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**: جمال الدين بن هشام ، اعتنى به: محمد أبو فضل عاشور ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط1 ، 2001م .

/ **شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ** : جمال الدين بن مالك ، تحقيق : عدنان عبد الرحمن الدوري، وزارة الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي، العراق ،(د.ط) ، 1977م .

/ **شرح الكافية الشافية** : جمال الدين بن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريري ، دار المأمون للتراث ، ط1 ، 1982م .

/ **شرح كتاب سيبويه** : أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 ، 2008م .

/ **شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير** : صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي(ت617هـ) ، تحقيق : د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، ط1 ، 1990م .

/ **شرح المفصَّل للزمخشري** : موفَّق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت643هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه : د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلميّة ، بيروت، ط1 ، 2001م .

/ **شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير** : أبو علي الشلوبين ، تحقيق : د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط1 ، 1993م .

/ **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة** : أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري(ت393هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط4 ، 1987م .

/ **الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفيّة** : إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي(من علماء القرن السابع الهجري) ، تحقيق : د. محسن بن سالم العميري ، جامعة أم القرى ، معهد البحوث العلميّة مركز إحياء التراث الإسلامي ،1419هـ .

/ **الكامل في اللغة والأدب:** أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت 285هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 1997 م .

/ **كتاب سيبويه:** أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط3 ، 2004م.

/ **كتاب فيه لغات القرآن:** أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء (ت 207هـ)، ضبطه وصححه: جابر بن عبد الله السريع، تاريخ النشر: 1435هـ، (د.ط)(د.ت) .

/ **كتاب العين** : الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت170هـ) ، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال ، (د.ط) .

/ **كتاب اللامات:** أبو الحسن علي بن محمد الهروي(ت415هـ)، تحقيق: يحيى علوان البلداوي، مكتبة الفلاح، الكويت، ط1، 1980م .

/ **اللباب في علل البناء والإعراب** : أبو البقاء العُكبري، تحقيق : غازي مختار طليمات ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ودار الفكر ، دمشق ، ط1 ، 1995م .

/ **اللباب في علم الإعراب** : تاج الدين محمد بن أحمد الاسفرائيني ، تحقيق : د. شوقي المعرّي ، مكتبة لبنان ، ط1 ، 1996م .

/ **لسان العرب** : محمد بن مكرم ابن منظور (ت711هـ) ، دار صادر، بيروت، ط3 ، **1414هـ** .

/ **اللمحة في شرح الملحة** : محمد بن الحسن الصايغ(ت720هـ) ، تحقيق : إبراهيم بن سالم الصّاعدي ، الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنورة ، ط1 ، 2004م .

/ **اللمع في العربية** : أبو الفتح بن جني، تحقيق: د. سميح أبو مغلي ، دار مجدلاوي ، عمان ،(د.ط)، 1988م .

/ **المجتنى:** أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت 321هـ)، دائرة المعارف العثمانية، (د، ط)، (د.ت) .

/ **المخصّص** : أبو الحسن بن سيده، تحقيق خليل إبراهيم جفال ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط1 ،1996م.

/ **المصباح في علم النحو:** أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي المطرزي (ت610هـ) ، تحقيق : د. عبد الحميد السيد طليب ، مكتبة الشباب ، ط1، د.ت .

/ **معاني الحروف** : أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت384هـ)، تحقيق : د. عبد الفتَّاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدَّة ، ط2 ، 1981م .

/ **معاني القرآن** : أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت215هـ) ، تحقيق: د.هدى محمود قراعة، ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط1 ، 1990 م .

/ **معاني القرآن** : أبو زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء (ت207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجَّار، ود. عبد الفتَّاح إسماعيل شلبي، دار المصريّة ط1 ، (د.ت) .

/ **معاني القرآن وإعرابه** : أبو إسحاق الزجَّاج(ت311هـ) ، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب ، بيروت ، ط1 ، 1988م .

/ **معاني النحو** : د. فاضل صالح السامرائي ، شركة العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة ، ط2 ، 2003م.

/ **معجم مقاييس اللغة** : أبو الحسن أحمد بن فارس(ت395هـ) ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر ، 1979م .

/ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** : جمال الدين بن هشام الأنصاري ، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر ، ط6 ، 1985م .

/ **المفصَّل في صنعة الإعراب** : جار الله الزمخشري ، تحقيق : د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال ، بيروت ، ط1 ، 1993م .

/ **المفضّل في شرح المفصّل – باب الحروف** : علم الدين علي بن محمد السخاوي(ت643هـ)، تحقيق: د.يوسف الحشكي، وزارة الثقافة، عمّان، ط2 ،2002م

/ **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية** : أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي(ت790هـ) ، تحقيق : د. عبد الرحمن العثيمين وآخرين ، جامعة أم القرى ، ط1 ، 2007م .

/ **المقتصد في شرح الإيضاح** : عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت471هـ) ، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد، بغداد ، (د.ط) ، 1982م .

/ **المقدّمة الجزوليّة في النحو** : أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي(ت607هـ) ، تحقيق : شعبان عبد الوهاب محمد ، راجعه : د. حامد أحمد نبيل ، ود. فتحي محمد أحمد جمعة ، مطبعة أمّ القرى ، (د.ط) .

/ **المقتضب** : أبو العبَّاس محمد بن يزيد المُبرِّد(ت285هـ) ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ، لجنة إحياء التراث ، القاهرة ، ط3 ، 1994م .

/ **المنصف** : أبو الفتح بن جنّي شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ، تحقيق : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، إدارة إحياء التراث القديم ، مصر ، ط1، 1954م .

/ **المنهاج في شرح جمل الزجاجي** : يحيى بن حمزة العلوي(ت749هـ)، تحقيق: د. هادي عبد الله ناجي ، مكتبة الرشد ،الرياض ، ط1، 2009م.

/ **نتائج الفكر في النحو**: أبو القاسم السهيلي(ت581هـ) ، حققه وعلَّق عليه: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوَّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992م.

/ **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** : جلال الدين السيُّوطي(ت911هـ)، (ج1) تحقيق: عبد السلام هارون، وعبد العال سالم مكرَّم، وبقيَّة الأجزاء تحقيق: عبد العال سالم مكرم، وناشر ج1،وج2، وج3 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1992م ، وناشر ج4 ، وج5 ، 1979م ، وج6 ، 1980م ، دار البحوث العلميّة ، الكويت .

/ **الوَحشيَّات وهوَ الحمَاسَة الصُّغرى**: أبو تمام حبيب بن أوس بن الحارث الطائي، الشاعر، الأديب (ت 231هـ)،علق عليه وحققه: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف، القاهرة، ط3، (ت.د) .

الرسائل والأطاريح

/ **أبو عبد الله ابن الفخار وجهوده في الدراسات النحويّة مع تحقيق كتابه شرح الجمل** ، (أطروحة دكتوراه) : إعداد: حماد بن محمد حامد الثمالي ، جامعة أم القرى ، كلّية اللغة العربيّة ، 1410هـ .

/ **شرح الجمل في النحو** : عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني(ت471هـ) ، (رسالة ماجستير) ، تحقيق : خديجة محمد حسين باكستاني ، جامعة أم القرى ، كليّة اللغة العربيّة ، 1408هـ .

/ **الفكر النحوي عند ابن الدهّان (ت569هـ) مع تحقيق كتابه (الغرّة في شرح اللّمع)** : (أطروحة دكتوراه) ، تحقيق : فريد بن عبد العزيز الزامل السليم ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة ، كلّية اللغة العربيّة ، 1431هـ .